الجهود التشريعية والحماية القانونية لاستعمال اللغة العربية (دراسة مقارنة)

أ . بكر بن عبداللطيف مبارك الهبوب

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وبعد، فقد أجمع عقلاء العالم على أن القرآن الكريم كتابٌ خالدٌ، حوى من الإعجاز ما أثبت أنه "تَنزِيلُ من رَبِّ العَالَمِينَ"١، فكان فخراً للغة العربية أن اختارها الله تعالى؛ لتكون لغة الكتاب الخالد "بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ"٢. قال ابن قيّم الجوزيّة: "وإنّما يَعرف فضل القرآن مَنْ عرف كلام العرب، فعرف علم اللغة وعلم العربية، وعلم البيان، ونظر في أشعار العرب وخطبها ومقاولاتها في مواطن افتخارها، ورسائلها"٣.

فاللغة العربية جزءٌ من الهوية العربية، وجزءٌ من الهوية الإسلامية، قال ابن تيميّة: "فإنّ اللسان العربي شعار الإسلام وأهله، واللغات من أعظم شعائر الأمم التي بها يتميّزون".٤

وعلى مر العصور الإسلامية كانت اللغة العربية راية رفعة الحضارة، وبالتالي نجد أن عصور الانحطاط ألقت بظلالها على تعلم العربية وتعليمها، وازدادت تلك الوطأة على اللغة العربية إبان الهيمنة الاستعمارية، فضعفت اللغة العربية في ظل سيطرة القوى الاستعمارية على مقاليد الحكم، فالدّول الاستعمارية تبذل كلّ غالٍ ورخيص لتعميم لغتها وفرض ثقافتها في أكثر البلدان المستعمرة، وبالتالي كان لازماً أن تنهض الشعوب العربية وترفع لواء اللغة العربية فور جلاء المستعمر، وخوض حروب التحرير.

وحيث إن للغة قيمة جوهرية كبرى في حياة الأمم، كان من المتعين عليها حمايتها بكل الوسائل، لأن اللغة الأداة التي تحمل الأفكار، وتنقل المفاهيم فتقيم بذلك روابط الاتصال وتصاغ من خلالها المشاعر. من تلك الوسائل الأدوات التشريعية لتوفير الحماية القانونية لاستعمال اللغة العربية كوسيط رسمي للتعبير عن الأفكار والمفاهيم.

يستعرض هذا البحث الجهود التشريعية والحماية القانونية لاستعمال اللغة العربية، واستعراض لبعض التجارب العالمية المقارنة، كما يستهدف البحث قياس مدى قدرة تشريعات وقوانين الدول العربية على حماية استعمال اللغة العربية، وتعزيز استعمالها، وقياس مدى كفاءتها مقارنة بالممارسات الدولية في حماية لغاتهم؛ مما يمهد لتوصيات من شأنها تعزيز استعمال اللغة العربية وتوفير الحماية القانونية اللازمة لها.

أسأل الله أن ينفع بهذه الورقات؛ لحماية لغتنا العربية رمز هويتنا العربية والإسلامية، وأن تعود لها مكانتها التي تستحقها كلغة تستمد خلودها من خلود القرآن الكريم. وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الفصل الأول: المفهوم القانوني للغة التخاطب

(١) مفهوم لغة التخاطب

تعتبر اللغة في أي مجتمع من المجتمعات من أهم الروابط التي تربط بين أبناء الأمة الواحدة؛ فهي وسيلة التخاطب والتفاهم، والعمل، والبناء، والأدب، والعلم، والفن. يرى ابن جني أن اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم٥. في حين عرّف علماء النفس اللّغة بأنها مجموعة إشارات تصلح للتعبير عن حالات الشعور، أي عن حالات الإنسان الفكرية والعاطفية والإرادية، أو أنها الوسيلة التي يمكن بواسطتها تحليل أية صورة أو فكرة ذهنية إلى أجزائها أو خصائصها، والتي بها يمكن تركيب هذه الصورة مرّة أخرى بأذهاننا وأذهان غيرنا، وذلك بتأليف كلمات ووضعها في ترتيب خاص.٦

تعد اللغة من مقومات الأمم في العصر الحاضر، وهي الركن الأساسي

فيما يعرف (بالوعي القومي)؛ لأنها وسيلة التفاهم والتقارب، لذا فإن اللغة تمتزج بهوية الشعوب وثقافتهم. يرى نعوم تشومسكي أن دراسة اللغة ترتبط بدراسة الفكر البشري، فاللغة تفرض بشكل أو بآخر على الإنسان طريقة التفكير.٧ من هنا أصبحت لغة التخاطب هي أحد مكونات هوية الأمم، وأحد معالم سيادتها، لذا تُجمع دساتير العالم على تحديد تلك الهوية كأحد الثوابت الوطنية.

(٢) لغة التخاطب والصياغة القانونية

عندما تحدد لغة ما كلغة تخاطب في الدولة، فإن ذلك يعني سيادتها على نواحي الحياة الاجتماعية والأدبية والقانونية والصناعية والتجارية، وسائر جوانب الحياة. لأن هوية الشعوب تحتاج سفيراً يعبر عنها. وتعد اللغة القانونية أرفع مستوى للغة التخاطب، فاللغة القانونية لها جانب أكاديمي يتصل بالبحوث الأكاديمية القانونية، ولها جانب يتصل كالقوانين والأنظمة والمراسيم والمعاهدات والعقود بهدف تحديد مجموعة من الالتزامات والمحظورات، وللغة التخاطب جانب يتعلق بلغة القضاء حيث تضم لغة الأحكام التي تصدرها المحاكم ولغة القضايا والتقارير القانونية ومذكرات المحامين.

بين اللغة والقضاء علاقة لا تنفصم، فاللغة هي القالب الذي تصاغ فيه أحكام القضاء، ومستودع نصوص الدستور والقانون.٨ تُظهر القواعد القانونية للدول مدى انسجام هذه الدولة مع المعايير الدولية وبعدها عنها، فالنظام القانوني في الدولة يعكس استراتيجية الدولة ويحدد برامجها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعلنة لمجتمعها وللعالم من حولها. فمن أهم عناصر تقدم الامم والمجتمعات الحديثة ورقيها جودة الأسس التشريعية ولن يتأتى ذلك إلا من خلال الصياغة الجيدة من الناحية البنائية واللغوية. كتب فريديريك فيلبريك كتاباً بعنوان "القانون واللغة" ذكر فيه أن اللغة القانونية هي لغة خاصة يستعملها رجال القانون والقضاة، والمحامون، والمتهمون والشهود؛ مما أنشأ علم لسانيات مطبقة على القانون.٩

تتكون القاعدة القانونية من عنصرين: عنصر العلم وعنصر الصياغة. يتعلق عنصر العلم بجوهر القانون وموضوعه، أي بالمادة الأولية التي يتكون منها القانون، وبالعوامل التي تدخل في مضمونه أي القوى الخلاقة للقانون. وبالمقابل فيتمثل عنصر الصياغة في إخراج هذا المضمون إلى حيز العمل من خلال الوسائل الفنية اللازمة لإنشاء القاعدة القانونية والتعبير عنها، وتسمى بأساليب صناعة أو صياغة القانون. وعلى هذا فالصياغة القانونية هي بمثابة تحويل المادة الأولية التي يتكون منها القانون إلى قواعد عملية صالحة للتطبيق الفعلي على نحو يحقق الغاية التي يفصح عنها جوهرها، ويتم ذلك عن طريق اختيار الوسائل والأدوات الكفيلة بالترجمة الصادقة لمضمون القاعدة وإعطائها الشكل العملي الذي تصلح به للتطبيق.

الصياغة القانونية طريقةٌ للتعبير عن موضوع ما بلغة القانون. ولغة القانون هي اصطلاحاته المتعارف عليها في الأداء التشريعي وفي عبارات الفقه وأساليب القضاء. ولما كان القانون علماً مستقلاً بأنواعه وأصوله وقواعده، فإن لغة البيان القانوني لغة علمية، يجب استعمالها والحرص عليها في كل ما يتصل بشؤون القانون وموضوعاته.١٠

والعلاقة بين اللغة القانونية واللغة العادية تأخذ صورًا متعددة؛١١ فقد يتطابق المدلول اللغوي مع المدلول الاصطلاحي القانوني١٢. وقد يكون المصطلح القانوني أوسع مدلولا منه في اللغة. وبالعكس، قد يكون المصطلح القانوني أضيق مدلولا منه في اللغة، وقد يعرف القانون بعض المصطلحات التي لا وجود لها على الإطلاق في اللغة. وأكد الدكتور أحمد عبد الظاهر على ضرورة الاهتمام بالاصطلاح القانوني، من حيث نشأته وتطوره وبيان مدلوله على نحو دقيق، وبيان الألفاظ أو المصطلحات المرادفة له أو التي تقترب منه في معناه أو في أثره. والذي يمكن أن يشكل فرعًا جديدًا من فروع علم القانون، يطلق عليه علم الاصطلاح القانوني. ١٣

واهتم القضاء بضبط الصياغة القانونية واللغوية لما لها من أثر على الحكم، قال الدكتور أحمد فتحي سرور: "في هذا الإطار استطاعت محكمة النقض أن تنهض بدورها في مراقبة صحة تطبيق القانون بعد أن تعمل فيه منهج التفسير القانوني السليم وتستجلي معانيه١٤... وإذا كان القانون علمًا واسع النطاق يمتد في كل اتجاه ويتخذ أشكالا مختلفة، فإن منهج التفسير القانوني يعين في تحديد معني القاعدة القانونية الواجبة التطبيق، وقد اتسعت ساحة محكمة النقض للاستماع إلي مختلف أسانيد رجال القضاء من خلال أحكامهم المطعون فيها

وإلى مختلف أسانيد المحاماة من خلال مرافعاتهم، وكأنها تعبر عما يقبع في عقولهم عن فهم لمعني القانون. فالمحامون يرتكزون في حججهم القانونية علي حق الدفاع، والقضاة يرتكزون في أسانيدهم القانونية على رسالة القضاء في إقامة العدل وإعمال صحيح حكم القانون".١٥

اللغة القانونية لغة مباشرة فلكل كلمة فيها لها مدلول مقصود لذاته، بل إن كل موضع ضمن العبارة القانونية يختار عن عمد لدواعي الدقة والوضوح، حتى ولو كان ذلك يؤثر على سلاسة الأسلوب وبلاغته، لذا تخلو اللغة القانونية من المحسانات البديعة والأساليب البلاغية؛ لأن هذه الاساليب يضيف غموضاً للمعنى، لذا فقد عدّه البعض من المحرمات في اللغة القانونية. يقول السنهوري: "يجب أن تكون لغة التقنين واضحة ودقيقة، فاللغة المعقدة تجعل القانون مغلقاً، كما أن اللغة غير الدقيقة تجعل القانون مبهماً".١٦

تتمتع اللغة العربية بمزايا عظيمة يندر أن تمتع بها لغة غيرها مما يعطيها صلاحية لأن تكون (لغة قانون محكمة)، وأهم هذه المزايا من (الناحية القانونية): السعة والدقة، وهاتان المزيتان لا يشك فيهما مطلع على كتب فقه الشريعة من جهة، وفقه اللغة من جهة أخرى.١٧

أما لغة القانون فهي تشبه لغة الرياضيات حيث نجد أن لغة القانون تبتعد عن اللغة الشائعة التي تكثر فيها المزالق والزلات والتعميم ومن هنا يمكن القول بأن أهم ما يميز لغة القانون هو(الموضوعية) أي تجريد الكلام من كل المزالق العاطفية والذاتية والخيالية بحيث تكون التسمية ملتصقة بالمسمى كما هو دون زيادة أو نقصان بحيث يدل كل من الحرف والكلمة والعبارة والقاعدة على أمور محددة تحديداً صارماً .فالصياغة القانونية تتجه إلى التخصيص الصارم والدقيق لمعاني الحروف والكلمات والعبارات والقواعد ودلالاتها، فليس من تسميات عدة لمسمى واحد كما في اللغة الأدبية مثلاً بل ثمة اسم واحد يلتصق بمسمى واحد على الدوام.١٨

الفصل الثاني: المعالم التاريخية لاستعمال اللغة العربية كلغة تخاطب.

(١) النشأة والتأسيس

تدين العرب للإسلام بالفضل في انتشار حضارة أنارت العالم ما كانت لتسود لولا تشريفها بلغة القرآن التي تعهد الله بحفظها "إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ".١٩ اعتمدت الحضارة الإسلامية على اللغة العربية كلغة خطاب وحضارة، وبذلك تغلغلت في مختلف العلوم والفنون، وأوجب الحكام على الشعوب تعليمها وتعلمها، ليس من واقع كونها لغة الإسلام، بل لكونها لغة الدولة الإسلامية التي بها يتم الخطاب ويؤخذ الجواب. قال ابن تيمية: "معلومٌ أنّ تعلمَ العربية وتعليمَ العربية فرضٌ على الكفاية، وكان السلف يؤدّبون أولادهم على اللحن، فنحن مأمورون أمرَ إيجابٍ أو أمرَ استحبابٍ أن نحفظ القانون العربي، ونُصلح الألسن المائلة عنه، فيحفظ لنا طريقة فهم الكتاب والسنّة، والاقتداء بالعرب في خطابها، فلو تُرك الناس على لحنهم كان نقصاً وعيباً".٢٠ وقال أيضاً: "وما زال السلف يكرهون تغييرَ شعائرِ العربِ حتى في المعاملات وهو التكلّم بغير العربية إلاّ لحاجة، كما نصّ على ذلك مالك والشافعي وأحمد، بل قال مالك: (مَنْ تكلّم في مسجدنا بغير العربية أُخرِجَ منه) مع أنّ سائر الألسن يجوز النطق بها لأصحابها، ولكن سوغوها للحاجة، وكرهوها لغير الحاجة، ولحفظ شعائر الإسلام".٢١

إنَّ اللغة نورٌ يسطع به نور الحق، لذا كان تعلمها فرض واجب، لأنها وسيلة لفهم الكتاب والسنة، قال ابن تيمية: ٢٢ "وليس أضيع لبهجة لغة الأحكام من شيوع اللحن فيها، وقد كان الناس قديما -كما يروي ابن فارس- يجتنبون فيما يكتبونه أو يقرؤونه اجتنابهم بعض الذنوب، وليس أدل على ذلك من أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم- قد عَدَّ اللحن في اللغة ضربًا من الضلال.. فقال صلى الله عليه وسلم – عندما لحن رجل في حضرته: "أرشدوا أخاكم، فإنه قد ضل".٢٣ وقديما قالوا "ليس للألحَن حرمة".٢٤

قال ابن حزم: "يُفيد لغةَ الأمة وعلومَها وأخبارَها، قوةُ دولتها ونشاطُ أهلها وفَراغُهم. وأما مَنْ تَلفَتْ دولتُهم، وغلب عليهم عدوُّهم، واشتغلوا بالخوف والحاجة والذلِّ وخدمة أعدائهم، فمضمونٌ منهم موتُ الخواطر، وربما كان ذلك سببًا لذهاب لغتهم ونسيان أنسابهم وأخبارهم وبيور علمهم".٢٥ ويخصّ ابن حزم أيضًا "النحو" بمكانة مهمة في تكوين الأئمة من الفقهاء. حيث يقول: "ففرضٌ على الفقيه أن يكون عالمًا بلسان العرب، ليفهم عن الله -عز وجل- وعن النبي -صلى الله عليه وسلم-، ويكون عالمًا بالنحو الذي هو: ترتيب العرب لكلامهم الذي نزل به القرآن، وبه يفهم معاني الكلام التي يعبَّر عنها باختلاف الحركات

وبناء الألفاظ".٢٦ قال السنهوري: إن هناك ثمة شبه حقيقي بين اللغة العربية والفقه الإسلامي حيث إن الفقه واللغة مصادرهما واحدة على السواء.٢٧

قال المستشرق الألماني نولدكه: "إن اللغة العربية لم تَصِرْ حقّاً عالميةً إلا بسبب القرآن والإسلام، وقد وضع أمامنا علماءُ اللغة العرب باجتهادهم أبنيةَ اللغة الكلاسيكية، وكذلك مفرداتها في حالة كمالٍ تامٍّ، وأنه لا بدّ أن يزداد تعجب المرء من وفرة مفردات اللغة العربية، عندما يعرف أن علاقات المعيشة لدى العرب بسيطةٌ جداً، ولكنهم في داخل هذه الدائرة يرمزون للفرق الدقيق في المعنى بكلمة خاصّة، والعربية الكلاسيكية ليست غنيّةً فقط بالمفردات ولكنها غنيةٌ أيضاً بالصيغ النحوية، وتهتمّ العربية بربط الجمل ببعضها ... وهكذا أصبحت اللغة (البدويّة) لغةً للدين والمنتديات وشؤون الحياة الرفيعة، وفي شوارع المدينة، ثم أصبحت لغةَ المعاملات والعلوم، وإن كلَّ مؤمنٍ غالباً جداً ما يتلو يومياً في الصلاة بعضَ أجزاء من القرآن، ومعظم المسلمين يفهمون بالطبع بعض ما يتلون أو يسمعون، وهكذا كان لا بُدّ أن يكون لهذا الكتاب من التأثير على لغة المنطقة المتّسعة ما لم يكن لأيّ كتابٍ سواه في العالم، وكذلك يقابل لغة الدين ولغة العلماء والرجل العادي بكثرة، ويؤدّي إلى تغيير كثيرٍ من الكلمات والتعابير في اللغة الشعبية إلى الصحّة".٢٨

(٢) أثر الفتوحات الإسلامية على انتشار اللغة العربية

سجل التاريخ حافل بمحاولات ترسيخ اللغة العربية كلغة تخاطب، فعندما فتح عمرو بن العاص مصر نظّم القضاء وفق الشريعة الإسلامية، وبدأت اللغة العربية تفرض نفسها شيئًا فشيئًا٢٩، وقد حلت اللغة العربية محل اللغة اليونانية في الوثائق والمكاتبات الرسمية منذ أن أمر الخليفة عبدالملك بن مروان بتعريب دواوين الدولة الإسلامية قاطبة.٣٠

قال ابن تيمية: "ولهذا كان المسلمون المتقدمون لما سكنوا أرض الشام ومصر، ولغة أهلها رومية، وأرض العراق وخراسان ولغة أهلهما فارسية. وأهل المغرب، ولغة أهلها بربرية - عودوا أهل البلاد العربية، حتى غلبت على أهل هذه الأمصار: مسلمهم وكافرهم، وهكذا كانت خراسان قديماً".٣١

قال المستشرق الفرنسي غيوم بوستل Guillaume Postel عام ١٥٣٩م "في زمن أصبحت اللغة العربية هي اللغة العالميّة، وبمعرفتها يستطيع المرء أن يتعامل مع العالم كله" كلماتٌ تعكس مدى هيمنة اللغة العربية على لغة الأعمال في العالم، بل إنَّ الرَّحالة ابن بطوطة ١٣٧٠م كَتَبَ في مذكراته أنه لم يجد عائقاً في التخاطب مع شعوب العالم أثناء رحلاته، لدرجة اضطرت الرحالة الإيطالي ماركو بولو ١٣٢٠م إلى تعلم القليل من العربية لتساعده في رحلاته.

وفي الأندلس فنجد أن الأسبان المسيحيين المثقفين بمن فيهم رجال الدين المسيحي قد انصرفوا عن اللغة اللاتينية (لغة الثقافة والدين في أوروبا في القرون الوسطى) وأقبلوا على اللغة العربية وآدابها وبلاغتها وعلومها وعلى الفقه الإسلامي والفلسفة الإسلامية. وفي إيطاليا فقد مكث العرب في جنوب إيطاليا ثلاثمائة سنة تقريباً، فاستعرب أهل تلك المناطق، واعترف كثير من الفرنسين بأن بقاء العرب المسلمين في جنوب فرنسا لعدة قرون ترك أثره القوى والواضح في البلاد.٣٢

قال المستشرق الألماني يوهان فك "إن العربية الفصحى لتدين حتى يومنا هذا بمركزها العالمي أساسياً لهذه الحقيقة الثابتة، وهي أنها قد قامت في جميع البلدان العربية والإسلامية رمزاً لغوياً لوحدة عالم الإسلام في الثقافة والمدنية، لقد برهن جبروت التراث العربي الخالد على أنه أقوى من كل محاولة يقصد بها زحزحة العربية الفصحى عن مقامها المسيطر، وإذا صدقت البوادر ولم تخطئ الدلائل فستحتفظ العربية بهذا المقام العتيد من حيث هي لغة المدنية الإسلامية".٣٣

كان لفقهاء الإسلام وفقهائه فضل كبير في تمهيد اللغة العربية وجعلها لغة علم وتفكير في مجال المعاملات والقضاء، حيث ذكر فقهاء الشريعة أن من شروط الاجتهاد الواجب توافرها في الفقيه إلمامه باللغة العربية، مما جعل اللغة ثرية ومتعددة الاستعمالات، لذلك أكد الدكتور طه حسين إلى أن "أحداً لم يخدم اللغة العربية في تاريخًا كما خدمها الفقهاء".٣٤. ويعد معيباً ألا يتقن القانوني استعمال اللغة بإتقان، أو أي يلحن فيها أو يترافع بأخطاء فهناك خيط رفيع بين أهل القانون وأهل اللغة.٣٥

(٣) أثر عصور الانحطاط على استعمال اللغة العربية

كان ارتباط تطور الحضارة باللغة ارتباطاً وثيقاً، ويشهد لهذا ما قاله

الرافعي: "ما ذلّت لغة شعب إلاّ ذلّ، ولا انحطّت إلاّ كان أمره في ذهاب وإدبار، ومن هذا يفرض الأجنبيّ المستعمر لغته فرضاً على الأمّة المستعمَرة، ويركبهم بها، ويُشعرهم عظمته فيها، ويستلحقهم من ناحيتها، فيحكم عليهم أحكاماً ثلاثةً في عملٍ واحد : أمّا الأول فحَبْس لغتهم في لغته سجناً مؤبّداً، وأمّا الثاني فالحكم على ماضيهم بالقتل محواً ونسياناً، وأمّا الثالث فتقييد مستقبلهم في الأغلال التي يصنعها، فأمرُهم من بعدها لأمره تَبَعٌ".٣٦.

ظلت اللغة العربية، لغة التشريع والقضاء والفقه، إلى أن دالت دولة العرب، فأخذت اللغات الأعجمية تتسرب إلى الإدارة والسياسة، وما أن قامت دول المحاربين الأعاجم، حتى أصبحت لغتهم لغة الفضاء، بينما ظلت لغة الفقه عربية مستمدة من التشريع الإسلامي العربي، فلما أحبت الدولة العثمانية أن تقتدي بأوربة في التشريع والتقنين، أخذت تترجم القوانين الغربية إلى اللغة التركية، لغة الدولة الرسمية ولغة القضاء فيها، فغدا القانون في البلاد العربية قانونًا أجنبيًا كتب بلغة أجنبية، ويحكم به في الغالب قاض غير عربي، وقد أحدث هذا التيار فقهًا قانونيًا جديدًا في البلاد العثمانية أخذ عن أوربا باللغة التركية، وبه انقطعت الصلة بين فقه القانون وفقه الشريعة العربي، إلا من ناحية الأحوال الشخصية وبعض النواحي المدنية الأخرى.٣٧

ثم أخذ المشتغلون بالقانون من أبناء العرب بنقل القوانين الجديدة إلى اللغة العربية، فلم يُوفق بعضهم في ذلك، فتداول الناس القوانين العثمانية بلغة عربية، ولكنها لغة هزيلة، شاعت فيها الركاكة وامتلأت بالتعابير الضعيفة، وأدخلت على العربية ألفاظاً أعجمية كثيرة، ما زالت تعيش إلى يومنا هذا في بعض الأقطار العربية.

وعندما انهار الحكم العثماني أخذت الأقطار العربية وضعاً دولياً جديداً، جعل منها دويلات وإمارات متعددة، يخضع كل منها إلى نفوذ أجنبي معين، وكان مركز كل قطر منها كدولة مستقلة. يختلف باختلاف ظروفه الخاصة، ونوع النفوذ الأجنبي المفروض عليه ومقداره، وبذلك اختلفت لغة (القانون) باختلاف المشرعين في كل قطر، وانعدام الصلة بين الفقهاء والمعربين في مختلف الأقطار؛ فتعددت بينهم المصطلحات الحقوقية، وتباينت الألفاظ الدالة على معان واحدة مما يطعن لغتنا المحبوبة في صميمها، وينافي الفكرة القومية، ويقف عثرة في سبيل تحقيق الآمال المنشودة والرغائب المشتركة.٣٨

ويعد جمال الدين الأفغاني "أن أسوء فترة مرت على القضاء المصري تلك التي أقصيت فيها اللغة العربية عن الدواوين الحكومية، وحلت محللها اللغة التركية ولو أن الدولة العثمانية اتخذت اللسان العربي لساناً رسمياً وسعت لتعريب الأتراك لكانت في أمنع قوة، ولكنها فعلت العكس إذ فكرن بتتريك العرب وما أسفهها سياسة وما أسقمه من رأي".٣٩.

(٤) تعزيز استعمال اللغة العربية في العصر الحديث

مع بزوغ فجر القرن ١٩ الميلادي أدرك المصريون أنَّه لا سبيل للنهوض بأمتهم سوى بالرجوع إلى لغتهم فازدهرت ملاحم اللغة العربية شعراً ونثراً، وصاحب تلك الملحمة والانتفاضة الأدبية صحوة قضائية، رفع لوائها رفاعة الطهطاوي بنقل القانون الفرنسي إلى اللغة العربية، وبدأ بالكود حيث نقله مع تلامذته في مدرسة الألسن في ثلاثة مجلدات طبعت عام ١٨٦٦م، خصص المجلد الأول للقانون المدني ثم المحاكمات والمخاصمات والثالث في الحدود والجنايات، ونقل رفاعة لاحقاً قانون التجارة الفرنسي٤٠.

وعندما باشر القضاء المصري الأهلي يباشر أعماله، ظهرت الأحكام ركيكة وضعيفة الأسلوب سقيمة التركيب تختلط فيها الألفاظ التركية والعامة والمبتذلة،٤١ حتى غذي القضاء بفحول من القضاة قدروا للغة العربية قدرها وأمعنوا الفكر وخلصوها من الترهل والابتذال وارتقى معك المصطلحات والاشتقاقات فيها فتحولت إلى تحف فنية يعلوها رشاقة اللفظ ودقة الأداء وجمال الأسلوب،٤٢

واستمر الحال برجال مصر مجتمعين سواء في مجلس الشعب، أو وكلاء النيابة أو المحامين أو القضاة على الرقي باستعمالات اللغة العربية، مما حفز مجمع اللغة العربية إلى إخراج معجم القانون، الذي يضم ألفاظ ومصطلحات القانون لأكثر من ٨٠٠٠ كلمة وتعبير في مختلف فنون القانون، وقد استغرق إعداده سنوات طوال من التمعن.٤٣

اختير الشيخ محمد شلتوت عضواً في وفد بعثة الأزهر الذي ضم كبار الفقهاء ورجال القانون المصريين لحضور مؤتمر لاهاي للقانون الدولي المقارن سنة ١٩٣٧م، وألقى فيه بحثاً تحت عنوان المسئولية المدنية والجنائية في الشريعة الإسلامية،

ونال البحث استحسان أعضاء المؤتمر فأقروا صلاحية الشريعة الإسلامية للتطور واعتبروها مصدراً من مصادر التشريع الحديث وإنها أصيلة وليست مقتبسة من غيرها من الشرائع الوضعية ولا متأثرة بها.٤٤ يعزو الخبراء أن لبعثة الأزهر دور بارز جعل المؤتمر الدولي يجمع على اعتماد القرار يقضي بأن تستمر اللغة العربية في المؤتمرات القادمة ضمن اللغات المستعملة لمناقشة المسائل المتعلقة بالشريعة الإسلامية.٤٥

بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٨م أُضيفت اللغة العربية كلغة رسمية بعد جهود المخلصين من أبنائها، حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بذلك،٤٦ وأصبحت اللغة تُستعمل اللغة العربية في اجتماعات الأمم المتحدة وتُكتب بها جميع الوثائق الرسمية للأمم المتحدة.٤٧

الفصل الثالث: مكانة اللغة في تشريعات الدول

(١) اللغة أحد مكونات الهوية الوطنية

إن اللغة هي الترسانة الثقافية التي تبني الأمة وتحمي كيانها. وقد قال فيلسوف الألمان فيخته: "اللغة تجعل من الأمة الناطقة بها كلاً متراصاً خاضعاً لقوانين، إنها الرابطة الحقيقية بين عالم الأجسام وعالم الأذهان". ويقول الراهب الفرنسي غريغوار: "إن مبدأ المساواة الذي أقرته الثورة يقضي بفتح أبواب التوظف أمام جميع المواطنين، ولكن تسليم زمام الإدارة إلى أشخاص لا يحسنون اللغة القومية يؤدي إلى محاذير كبيرة، وأما ترك هؤلاء خارج ميادين الحكم والإدارة فيخالف مبدأ المساواة، فيترتب على الثورة – والحالة هذه – أن تعالج هذه المشكلة معالجة جدية؛ وذلك بمحاربة اللهجات المحلية، ونشر اللغة الفرنسية الفصيحة بين جميع المواطنين" ويقول فوسلر: "إن اللغة القومية وطن روحي يؤوي من حُرِمَ وطنَه على الأرض".

إن اللغة مظهر من مظاهر التاريخ، والتاريخ صفة الأمة. كيفما قلّبت أمر اللغة – من حيث اتصالها بتاريخ الأمة واتصال الأمة بها – وجدتها الصفة الثابتة التي لا تزول إلا بزوال الجنسية وانسلاخ الأمة من تاريخها. وقد صدر بيان من مجلس الثورة الفرنسية يقول: "أيها المواطنون: ليدفع كلاً منكم تسابق مقدس للقضاء على اللهجات في جميع أقطار فرنسا، لأن تلك اللهجات رواسب من بقايا عهود الإقطاع والاستعباد".٤٨

إن اللغة أحد عوامل اللحمة الوطنية، قال النبي صلى الله عليه وسلم "إنَّ الرب واحد، والأبُ واحد، والدِين واحد، وإنَّ العربيةَ ليست لأحدكم بأب ولا أمّ، إنما هي لسانٌ، فمنْ تكلَّم بالعربيةِ فهو عربي".٤٩. قال ابن تيمية: "وهذا الحديث ضعيف، لكنَّ معناه ليس ببعيد. بل هوَ صحيح من بعض الوجوه. ولهذا كان المسلمون المتقدموَن لما سكنوَا أرض الشام ومصر ولغة أهلها رومية وقبطيةٌ وَأرض العِرَاق وخُرَاسان ولغَة أهلها فارسية. وأرض المغرب ولغة أهلها بربرية، عَودوا أهلَ هذه البلاد العربيةَ حتى غلبت على أهل هذه الأمصار مسلمهم وكافرهم. وهكذا كانت خراسان قديماً ثم إنّهم تَساهلوَا في أمر اللُغةِ العربية، واعتادوا الخطابَ بالفارسيةِ حتى غلبت عليهم، وصارت العربية مهجورة عند كثير منهم. وَلا ريب أنَّ هذا مكروه".٥٠

(٢) معالم الجهود التشريعية في عدد من الدول الغربية

وبما أن تشريعات وقوانين الدول العربية تساير القانون اللاتيني، فإن فرنسا تحمل لواء معالمه، والتي استنّت مبكراً تشريعات تحمي استعمال اللغة الفرنسية، ففي عام ١٩٧٥ أصدرت قانوناً مستقلا لحماية اللغة الفرنسية. ومن أبرز معالم ذلك القانون:

- أن اللغة الفرنسية هي عنصر أساس في الشخصية الفرنسية وتراثها، وهي لغة التعليم، والعمل، والمخاطبات، والخدمة العامة. وهي اللغة المختارة رابطاً بين الدول التي تشكل مجتمع البلدان الناطقة بالفرنسية.
- إن استعمال اللغة الفرنسية إجباري في تسمية البضائع والمنتجات والخدمات، وعرضها، وتقديمها، وبيان طريقة استعمالها وتحديد نطاق كفالتها، وكذلك في تحرير قوائم المطالبات والإيصالات. وأحكام هذه المادة تطبق على أي دعاية مكتوبة أو منطوقة للبث بالمذياع والتلفاز.
- يجب التعبير بالفرنسية عن كل إعلان أو إرشاد للجمهور يقام أو ينصب على طريق عام خارجي أو في مكان مفتوح للجمهور أو في مرافق النقل العام.
- تحرر باللغة الفرنسية العقود مهما كان شكلها ومادتها، التي تكون طرفاً فيها مؤسسة عامة أو شخص مكلف بمهمة في خدمة عامة، ولا ينبغي أن تحوي هذه العقود عبارات أو مصطلحات بلغة

أجنبية حيثما وجد لها بديل بمعناها معتمد حسب شروط قواعد تعزيز اللغة الفرنسية.

- كل مشارك في مناسبة أو حلقة دراسية أو مناقشة نظمها في فرنسا أشخاص أو مؤسسات من الجنسية الفرنسية، له الحق في التعبير عن نفسه بالفرنسية. والوثائق التي توزع على المشاركين قبل الاجتماع وفي أثنائه لتقديم البرنامج يحب تحريرها بالفرنسية ويجوز أن تشمل ترجمة إلى لغة أو لغات أجنبية.
- المؤسسات العامة ممنوعة منعا باتا أن تستعمل علامة تجارية، أو اسماً تجارياً، أو شعار خدمة، مكون من عبارة أجنبية أو مصطلح أجنبي إذا كان في الفرنسية عبارة أو مصطلح بالمعنى نفسه ومعتمد وفقا للشروط التي حددتها قواعد تعزيز اللغة الفرنسية.
- إذا علق أو أقام شخص مستعملٌ لمرافق إحدى المؤسسات العامة أو بعض هذه المرافق كتابة مخالفةً للأحكام السابقة، فعلى المؤسسة تبليغه رسمياً بالمخالفة ومطالبته بإزالتها على حسابه في مهلة تحددها. فإذا لم يمتثل خلال المهلة فقد يحرم من استعمال المرفق، حسب جسامة المخالفة، بغض النظر عن شروط عقد الاستعمال وأحكامه. ٥١

وتترصد الشرطة الفرنسية لمنتهكي هذا القانون، وتطبقه بحزم، فقد غرمت مجموعة مطاعم شهيرة (French Quick) لأن قائمة الطعام فيها ضمت وجبات قدمت بأسماء أجنبية، وغرمت شركة ذكرت في أحد إعلاناتها كلمة مرشح/منقي (Filter) الإنجليزية بدلا من (Filtre) الفرنسية مع أن الخلاف في ترتيب الحرفين الأخيرين. تحصل هذه الغرامات إلى الرابطة العامة لمستخدمي اللغة الفرنسية التي تقدم هذه البلاغات والإساءات ضد الشركات والأشخاص المخالفين، وتنشر هذه المخالفات في وسائل الإعلام.٥٢

وفي ألمانيا استحدثت شرطة للغة تقوم بردع المستبيحين للغة الألمانية.

فرض مجلس بلدية نوتنغهام بإنجلترا غرامة جنيه إسترليني على كل موظف فيه (وهم ١٤ ألف موظف) في كل مرة يخطئ فيها باستعمال علامة الفاصلة وتحول الغرامة إلى "صندوق علامة الفاصلة" يرصد ريعه للأعمال الخيرية.٥٣ وفي جنوب أفريقيا قرابة ١٢ لغة تحرص الدولة على أن تكون التشريعات متوفرة من خلالها حماية لحقوق مستخدميها.٥٤

(٣) معالم الجهود التشريعية في عدد من الدول العربية

تتوافق عدد من تشريعات الدول العربية على معالم مشتركة تحدد الحماية القانونية لاستعمال اللغة العربية، يمكن إجمالها في الآتي:

- **قوانين مستقلة للحماية:**

تأثرت بعض الدول العربية بالتجربة الفرنسية في إصدار قانون مستقل لحماية اللغة، فقد أصدر العراق عام ١٩٧٧م (قانون الحفاظ على سلامة اللُّغة العربيَّة)، وأصدرت الجزائر عام ١٩٩١م (قانون تعميم استعمال اللُّغة العربيَّة)٥٥، وأصدرت ليبيا قانون "منع استعمال غير اللغة العربية في جميع المعاملات" في عام ٢٠٠١م، وأصدرت الأردن مؤخراً قانوناً لحماية اللغة العربية٥٦، الذي عرّف اللغة العربية بأنها السليمة المتقنة تدويناً ولفظاً والخالية من الأخطاء النحوية واللغوية، وبموجب القانون يلتزم المعلمون في مراحل التعليم العام وأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي باستخدام اللغة العربية، في حين يعتبر اللغة العربية لغة البحث العلمي والبحوث، وينص القانون على أنه لا يعين معلم أو عضو تدريس في التعليم العالي أو مذيع أو محرر في أي مؤسسة إعلامية إلا إذا اجتاز امتحان الكفاية في اللغة العربية. وأوجب القانون كتابة الإعلان على الطريق العام أو وسائط النقل باللغة العربية مع جواز إضافة ترجمة بلغة أجنبية. وتلتزم مؤسسات الدولة وفق القانون بالعمل على سيادة اللغة العربية وتعزيز دورها في جميع المجالات والمؤسسات. واعتبر القانون اللغة العربية لغة المحادثات والمفاوضات والمذكرات والمراسلات والاتفاقيات والمعاهدات التي تتم مع الحكومات الأخرى والمؤسسات والمنظمات والهيئات الدولية. ويعاقب القانون كل من يخالف أحكامه أو الأنظمة أو التعليمات الصادرة بموجبه بغرامة تتراوح بين ١٠٠٠ دينار و٣٠٠٠ دينار (ما يعادل ١٥٠٠ و٤٣٠٠ دولار)، لكنه أجاز للمؤسسات التي تستورد سلعا وبضائع أجنبية استخدام لغة أجنبية على أن تضاف إليها ترجمة بالعربية. كما أصدرت الإمارات العربية المتحدة ميثاق اللغة العربية كمعيار استرشادي.

- **النص في الدستور:**

تكاد تجمع دساتير الدول العربية على تخصيص فقرة تنص على أن اللغة

العربية هي لغتها الرسمية، وتميز الدستور السوداني بإضافة "وتسمح الدولة بتطوير اللغات المحلية والعالمية الأخرى"؛ ولعل ذلك ناتج عن مراعاة اختلاف اللغات فيها. وكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية يعني سيادتها على الأعمال والمخاطبات بشكل عام، لأن ذلك أحد معالم السيادة الوطنية، لذا فإنَّ الدول تجعل انتهاك اللغة "جريمة" ترتب عليها "عقوبة".

• لغة القانون والقضاء:

من أبرز معالم استعمالات اللغة العربية هو سيادتها على تشريعات الدولة وإجراءاتها، تشريعاً وتحقيقاً وقضاء. فقد نص نظام المرافعات السعودي أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمحاكم، وأن ترجم الوثائق الأجنبية إلى اللغة العربية.

• نظام التعليم:

تنص قوانين الدول العربية على سيادة اللغة العربية في مجالات التعليم، ففي مصر ينصُّ القانون على أنَّ "اللُّغة العربيَّة هي لغة التَّعليم في الجامعات الخاضعة لهذا القانون".٥٧ وفي السُّودان تنصُّ القانون على أن "تكون اللُّغة العربيَّة هي اللُّغة المعتمدة لتدريس المناهج".٥٨ وفي الأردن نص القانون على أن التعليم العالي يهدف إلى تحقيق "تعميم استعمال اللُّغة العربيَّة لغةً علميَّةً وتعليميَّة، في مراحل التَّعليم العالي، وتشجيع التَّأليف العلميِّ بها، والتَّرجمة منها وإليها".٥٩ وأعطى قانون عُمان مرونة بأن قرر أن "اللُّغة العربيَّة هي لغة التَّدريس في الجامعة، ويجوز بقرارٍ من رئيس الجامعة ـ بعد أخذ رأي مجلس الجامعة ـ استعمال لغةٍ أخرى لتدريس بعض المقرَّرات".٦٠ ومثله القانون اليمني الذي قرر أن "اللُّغة العربيَّة هي لغة التَّعليم، إلاَّ إذا استدعت طبيعة بعض المقرَّرات تدريسَها بلغةٍ أخرى، وفي حال ما يقرِّر مجلس الجامعة في أحوالٍ خاصَّة مؤقَّتة استعمالَ لغةٍ أخرى، بناءً على اقتراح مجلس الكلِّيَّة".٦١

• تسجيل الأسماء والعلامات والتعاملات التجارية:

باستعراض عدد من قوانين الدول العربية نجد أنها تنص على ضرورة استعمال اللغة العربية لفظاً وكتابة عند تسمية المحلات التجارية وفي اللافتات والإعلانات والعلامات التجارية، بل إن وزارةُ الشؤون البلديَّة والقرويَّة السعودية وضعت قواعد لتنظيم لوحات الدعاية والإعلان، وتضمَّنت في المادة الخامسة عشرة منه نصًّا على أنَّه: "يجب أن يكون الإعلان منسجمًا مع عادات وتقاليد البلاد، وأن تتلاءم مادَّة الإعلان مع الذَّوق السَّليم، مع مراعاة أن تكون الصُّور والكتابات في إطار الآداب الإسلاميَّة، وأن تُراعَى قواعدُ اللُّغة العربيَّة الفصحى في نصِّ الإعلان". وجعل قانون الحفاظ على سلامة اللُّغة العربيَّة العراقي التزاماً على الوزارات أن تنشئ أجهزةً لها تُعنى بسلامة اللُّغة العربيَّة في وثائقها ومعاملاتها، بما يكفل حسن تطبيق هذا القانون. وكان القانون الليبي أكثر حزماً عندما قرر "يحظر استعمال غير اللغة العربية في جميع المعاملات، واستثنى القانون التقارير الطبية والعلمية، مبدأ المعاملة بالمثل".٦٢ كما شَددَّ التشريع السعودي على سيادة اللغة العربية، حيث صدر قرار مجلس الوزراء٦٣ بالتأكيد على الشركات والمؤسسات الأجنبية وفروعها ومكاتبها العاملة بالمملكة باستعمال اللغة العربية في مراسلاتها مع الجهات الحكومية ومعاقبة من يخالف ذلك بغرامة لا تزيد عن ١٠ آلاف ريال وتضاعف في حالة العود. وكذلك ألزمت وزارة التجارة السعودية كافة المنشآت والأسواق والمحلات التجارية استخدام اللغة العربية في جميع الفواتير، وبطاقات السعر، والإعلانات، والعقود، وعروض الأسعار، وجميع المطبوعات، وشهادات الضمان، مع إمكانية استخدام اللغة الإنجليزية كلغة إضافية، وفرض غرامة تصل إلى ١٠٠ ألف ريال لما جاء في نظام البيانات التجارية الذي ألزم أن يكون البيان التجاري مكتوباً باللغة العربية. وألزمت هيئة السياحة مرافق الإيواء السياحي باستخدام اللغة العربية في التخاطب مع العملاء. وقد أصدرت حكومة سوريا قراراً يقضي بأن "تُغلق المحال المسماة بأسماء غير عربيَّة لمدَّة ثلاثة أيام في حال المخالفة، ويُعطى مهلة شهر لإزالة المخالفة، وفي حال عدم الالتزام يُغلق لسبعة أيام ومهلة شهر آخر، وإذا لم يلتزم يُغلق المحلُّ حتَّى إزالة المخالفة حكمًا، مع دفع غرامة ماليَّة قدرها (٥٠٠) ليرة سورية عن كلِّ يوم إغلاق"، وتقوم على تنفيذ هذا القرار وما ماثله لجنةٌ تُسمَّى: "اللَّجنة الفرعيَّة لتمكين اللُّغة العربيَّة".٦٤

• العقود والاتفاقيات:

ألزم المشرّع السعودي جميع الجهات الحكومية والمؤسسات العامة والشركات المملوكة للدولة باستعمال اللغة العربية في مراسلاتها وفي تحرير العقود

ومرفقاتها ووثائقها المختلفة التي تتم بين هذه الجهات والشركات والمؤسسات الأجنبية. وأيضاً قضى بإلزام الشركات والمؤسسات الأجنبية وفروعها العاملة بالمملكة باستعمال اللغة العربية، حيث علل ذلك بأن "العقود المحررة باللغات الأجنبية غالبًا ما تكون مصاغة تخدم مصلحة الطرف الأجنبي عند تفسيرها وترجمتها إلى اللغة العربية، ولأنه من الواجب استعمال اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية للمملكة، فيقتضي أن تلتزم جميع الجهات الحكومية والمؤسسات العامة والشركات المملوكة للدولة باستعمال اللغة العربية في مراسلاتها وفي العقود ومرافقاتها ووثائقها المختلفة التي تتم بين هذه الجهات والشركات والمؤسسات الأجنبية، وهذا لا يمنع من ترجمتها إلى اللغة التي يتعرف عليها الطرف الثاني للعقد».٦٥ كما قضى القانون العراقي لحماية اللغة العربية بوجوب تحرير العقود والإيصالات والمكاتبات المتبادلة بين المؤسسات، أو الجمعيات، أو الشركات العامة أو بينها وبين الأفراد باللغة العربية. ويجوز أن ترفق بها ترجمتها بلغة أجنبية عند الحاجة.

- **حقوق الإنسان:**

بصورة عامة تلزم الدول العربية بتعريب كل ما يتصل بحقوق الإنسان من وثائق وتشريعات، فعلى سبيل المثال ألزم نظام العمل السعودي استعمال اللغة العربية مع الموظف في عقد العمل، والتوجيهات الموجهة له، والتحقيق معه، ويجوز استعمال لغة أخرى إلى جانب اللغة العربية على أن يكون النص العربي هو المعتمد دوماً. وفرضت وزارة العمل غرامة تتراوح بين ألفي و٥ آلاف ريال على عدم استعمال اللغة العربية في البيانات والسجلات والملفات وعقود العمل والتعليمات التي يصدرها صاحب العمل لعماله. وتقضي أنظمة الأمن الصناعي بالسعودية بوجوب كتابة التحذيرات والتنبيهات باللغة العربية وأن تعلو اللغة الانجليزية. وتوفر الدول مترجماً لمن لا يحسن العربية في حال توجيه الاتهام له في قضايا جزائية.

- **لغة الإعلام وخطاب الجماهير:**

تنص أغلب قوانين الدول العربية على حماية الدولة للغة الإعلام فيها باعتماد العربية كلغة خطاب للجماهير. فقد نص القانون العراقي على أن "تلتزم مؤسسات النشر والإعلام التي تكون مطبوعة باللغة العربية أن تعنى بسلامة اللغة العربية ألفاظا وتراكيب، نطقاً وكتابة، وتيسيرها للجماهير، وتمكينهم من فهمها على أن لا يجوز لها استعمال العامية إلا عند الضرورة القصوى، مع السعي إلى تقريبها من اللغة الفصيحة والارتفاع بها وفق خطة منظمة مقصودة".٦٦ وبما أن وزارات الإعلام وأغلب المؤسسات الإعلامية العربية خاضعة للحكومات العربية فإن قوانين الدول العربية تتضمن نصاً بإلزامها باستعمال العربية.

الفصل الرابع: واقع حماية اللغة العربية في الدول العربية.

باستعراض موجز للجهود التشريعية في الدول العربية لحماية اللغة العربية يظهر أن هناك بنية تحتية كافية لتوفير حماية اللغة العربية من الانتهاكات، فإلى أين مدى وفرت تلك النصوص التشريعية الحماية اللازمة لاستعمال اللغة العربية في البلدان العربي؟

(١) فجوة بين التشريع والتنفيذ

بصورة عامة فإن الدول العربية وإنْ اسعفتها بعض نصوص قوانينها من تجريم الإخلال باللغة العربية إلا أن جهود الجهات الرقابية وأحكام القضاء متواضعة لا تخدم حمايتها كما يجب مقارنةً بالتجربة الفرنسية من حيث حزم التطبيق والملاحقة.

وبالرغم من أن مستعرض التشريعات العربية يوقن لدرجة التواتر أنها تجمع على إلزام إصدار كافة قوانين الدولة باللغة العربية، إلا أن المدقق في صياغة تلك القوانين ليجد أن العربية تتسلل من النص بترجمة ركيكة. فالقوانين المحلية هي جزء من منظومة دولية إما لكون الدولة قد صادقت على اتفاقيات ومعاهدات دولية كتبت بلغة أجنبية وذلك في سياق عولمة التشريعات حيث أصبحت كل دولة لا تستطيع سن كل قوانينها بمعزل عن القوانين والاتفاقيات الدولية. ومن الأسباب أيضا انتماء عائلة تشريع الأنظمة في الدول العربية إلى مصاهرة الأنظمة اللاتينية ولا سبيل للاستفادة منها إلا عن طريق الترجمة والتعديل إلا أن المصطلحات القانونية الخاصة بذلك النظام القانوني تستدعي وجود متخصص في اللغتين المترجم منها وإليها.

تتعامل أغلب الجامعات في الدول العربية باللغة العربية إلا أنها تبقى معزولة عن الممارسة في الحياة العملية، وهناك

فجوة ملاحظة بين اللغة المكتوبة واللغة المسموعة، فأصبح الحديث بالفصحى غير معتاد حتى في أرقة المدارس والجامعات لغلبة العامية على اللغة المسموعة. وقد لوحظ مؤخراً أن الجامعات الخاصة وفروع الجامعات الأجنبية أضعفت اللغة العربية لاهتمامها المباشر باللغة الأجنبية على حساب العربية.

تتظافر النصوص القانونية بالدول العربية على التأكيد باستعمال اللغة العربية في التعاملات التجارية، لكن الواقع في كثير من الدول العربية يثبت تسلل اللغة الأجنبية على حساب اللغة العربية من خلال بعض الفجوات القانونية فلا تستطيع الدول تعريب العلامات التجارية للمحلات الدولية، وسلسة المطاعم الأجنبية لكون التعريب يخل بالاسم التجاري، وأصبح معروفا لكل مواطن عربي يتجول في أي شارع تجاري في دولة عربية أن الأسماء الأجنبية اقتحمت التعاملات والمنتجات التجارية، فسيجد عبارات مثل (مكياج، برغر هاوس، ميني ماركت، كلاسيك، رد روز، مول) فإن فرضنا جدلاً أنها علامات وأسماء تجارية أجنبية إلا أن البعض يسمى متجره باسم أجنبي ترجمةً للاسم العربي الذي سجله رسمياً وكتبه على استحياء بخط صغير، أو ربما لجأ للتسمية بالعامية.

وبالرغم من أن عقود الدولة تبرم باللغة العربية، إلا أن الواقع يثبت أن الدولة قد تلجئ لتوقيع العقود باللغة الإنجليزية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر عن طريق الشركات والمؤسسات التي تملك فيها حصة سيطرة، وهذه المخالفة ناتجة عن غياب الرقابة من جهة، وظهور حاجة لم تجد ما يلبيها من حيث ترجمة قانونية سليمة، أو لكون هذه العقود خاضعة لتحكيم دولي أو جهة قضاء غير محلية. علاوةً على أن اللجوء لكتابة العقد بلغة أجنبية وترجمته للعربية يظهر إشكاليات من حيث الصياغة القانونية التي تتسبب في ضياع الحقوق وكثرة التقاضي. وتشهد أروقة المحاكم جدلاً في الترجمة المناسبة للعقود على نحو يجعل الحكم مرهوناً بدلالة الترجمة، الأمر الذي يزيد مخاطر العقود المحررة باللغة الانجليزية.

ولا تزال بعض الدول العربية في مرحلة تطوير لتشريعاتها فيما يتعلق نظام الجودة وسلامة المريض في الخدمات الصحية، بأن ينص على حق المريض بوجود مترجم معه أثناء العلاج كما في بريطانيا على سبيل المثال. وواقع الحال المشاهد من بث البرنامج الإذاعي أو المرئي في الدول العربية يثبت انتهاكات إما بخلط العربية بالإنجليزية، أو الإفراط في استعمال العامية، أو لغة ركيكة هزيلة. فقد قام باحث بتحليل مضمون ٥٣١٢ إعلان في عدد من وسائل الإعلام اللبنانية من صحف ومجلات ومحطات تلفزيونية. وخلص الباحث إلى نتائج أبرزها: ارتفاع نسبة استعمال اللغة العامية خصوصاً في الوسائل المرئية والمسموعة، وسيطرة اللغات الأجنبية، وخلط العربية بالأجنبية، ورسم الأجنبية بحروف عربية أو العكس، وكثرة الأخطاء النحوية واللغوية مع ركاكة في التركيب وسذاجة في المفردات.٦٧

(٢) أسباب انتهاكات اللغة العربية

• هيمنة اللغة الانجليزية على لغة العولمة

العولمة مصطلح يعني إزالة الحواجز والمسافات بين الشعوب والأوطان والثقافات، وقد شهد العالم أنماطا من العولمة والعالمية في حروب اليونان والرومان وفي الفتوحات الإسلامية، ولكن العولمة المعاصرة (ذات الصبغة الأمريكية) جاءت عن طريق الاقتصاد والثقافة لتبسط قوانينها الرأسمالية في العالم ولتمحو شخصية الشعوب ولاسيما الإسلامية والعربية ولتجعلها طيعة كالعجينة بين يديها، وهي تتخذ من الطعن باللغة الفصحى ونشر اللغة الإنجليزية وسيلة لتحقيق مآربها، ومن أبرز معالم العولمة: الثنائية اللغوية، استخدام ما أطلق عليه اسم "العربيزية" وهو ما يعرف بكتابة الكلمات العربية بحروف إنجليزية، ووضعوا أرقاما للأصوات العربية التي لا توجد في اللغة الأجنبية فالرقم (٧) الأجنبي بدلا من حرف الحاء مثلا، ومن المعالم نشر الأبحاث العلمية بالإنجليزية، ازدواجية اللغة في المجتمع لا في التعليم فحسب، التعامل في السوق بالإنجليزية، وتشجيع دولي نحو الاعتراف باللغات الأخرى في البلاد العربية كلغة رسمية؛ مما خلق مبرراً للانفصال السياسي، ففي كندا وبعد الاعتراف بالفرنسية لغة رسمية إلى جانب الإنجليزية أخذ أبناء الفرنسية يطالبون بالاستقلال في مناطقهم، وهذا إنّ حدث سيشكل تحدياً على بعض الدول العربية التي تتنازع فيها عرقيات أخرى (البربر والأكراد والإنجليزية في جنوب السودان)٦٨. ويشهد لهذا ما ذكره ابن خلدون في مقدمته "وربما بقيت اللغة العربية المضرية بمصر والشام والأندلس والمغرب لبقاء الدين طبعاً لها، فانخفضت بعض الشيء. وأمّا في ممالك العراق وما

وراء النهر، فلم يبق أثر لها ولا عين حتى إن كتب العلوم صارت تكتب باللسان الأعجمي".٦٩

• الازدواجية بين العلمية والحياة العملية

إنَّ ريادة خلق الوظائف تُولَدُ في القطاع الخاص في وقت توقف فيه نمو القطاع الحكومي الذي قاد قاطرة النمو وحافظ على سيادة اللغة العربية في حين لم تسعف التشريعات سيادة اللغة العربية في القطاع الخاص رغم محاولات الجهات الرقابية. وحتى إنَّ المتحدث بفصحى اللغة العربية بات غريباً؛ لكونها مخصصة كلغة كتابة، أما لغة المخاطبة فإن العامية و"فصيح العامي" هو البديل، الأمر الذي يعزل الأجنبي الذي درس الفصحى عن كثير من لغة الخطاب بالعربية واقتصاره على لغة الكتاب.

كتب الأستاذ نجيب الزامل مقالاً عن اللغة الإنجليزية بعنوان «English»٧٠، استعرض فيها هيمنتها، وكيف تحقق ما يصبو إليه "ونستون تشرشل" رئيس وزراء بريطانيا الذي قال "سنحقق يوما حلم الإنسانية: نهايةُ بابل" حيث كانت مدينة بابل متعددة اللغات بصهر الشعوب تحت بالإنجليزية، كما ناقش الأستاذ إبراهيم الناصري في سلسة مقالات النمو الكاذب وتعريب العلوم والضريبة الباهظة التي دفعتها التنمية لازدواجية اللغة. والمتابع لتطور نمو هذه الازدواجية ليدرك أنها ازدادت اتساعاً وفجوةً حتى أصبحت عائقاً يُضاف إلى عوائق توطين الوظائف وبيئة الأعمال السعودية.٧١

• الترجمة والدبلجة للعربية

أحدثت الترجمة للعربية تأثير أحدهما إيجابي والآخر سلبي. أما التأثير الإيجابي فيتمثّل في إثراء العربية بآلاف المفردات في العلوم والتكنولوجيا والفنون عن طريق التعريب، وبأعداد كبيرة جدّاً من المفردات والعبارات عن طريق الترجمة. لكن الترجمة أخذت تؤثر سلباً على طبيعة اللغة العربية من حيث البنية والاشتقاق ونحت الكلمات الجديدة. وهذا الأثر السلبي لا ينحصر في الترجمات التي يقوم بها مترجمون ينقصهم الحرص على سلامة اللغة ويستهينون بمتطلبات التعبير العربي السليم بل أخذ يظهر أيضاً في كتابات غير مترجمة تتصف بقدر لا يستهان به من العُجمة، وذلك بتأثير الترجمات السيئة.٧٢

ويلاحظ أن الدبلجة للعربية (الدوبلاج) للبرنامج والمسلسلات الأجنبية تغير في الآونة الأخيرة نحو العامية وباللهجات؛ مما أثر سلباً على اللغة العربية، مقارنة بالدبلجة الدبلجة في الثمانينيات للمسلسلات الكرتونية التي ما تزال ذاكرة الطفولة تختزن غالبية أصوات شخصياتها، وأثرت مفرداتهم اللغوية.٧٣

إنَّ الإيمان بحقيقة وواقع (ازدواجية لغة الأعمال) يجب أن تقابل بجهود لتعزيز مستوى اللغة العربية، وحمايتها بتشريع الحد الأدنى الذي يعد انتهاكه مخالفة، وفي الوقت ذاته رفع مستوى تعليم اللغة الانجليزية لدى الجيل القادم، من جانب آخر فإنَّ إحياء اللغة العربية يتطلب نشاطاً في حركة الترجمة، وزيادة أعداد المترجمين. فالترجمة هي الجسر الأقوى بين الشعوب، ولها الفضل في القضاء على عزلة الشعوب، وتقارب الثقافات بكل أنواعها، فالترجمة العلمية تصنع حضارات الأمم، فالحضارات تُبْنى بحجم ترجمتها، والتجربة اليابانية والصينية جديرة بالتأمل التي حولت هيمنة لغة العولمة إلى مادة رفعت مستوى التنمية لشعبها بلغته. إنَّ اللغة العربية هي الخامسة عالمياً بعد الصينية والانجليزية والاسبانية والهندية، وبالرغم من أنَّ تلك اللغات تعاني من هيمنة الانجليزية إلا أنها فرضت وجودها في التنمية، وَوَازنت بين المثاقفة والعولمة.

• هيمنة اللهجات العامية على الفصحى

أجرت محكمة القضاء الإداري المصري استكتاباً لأحد المرشحين لعضوية مجلس الشعب في انتخابات سنة ٢٠٠٠م في حوالي خمس جمل قصيرة، فأخطأ ستة عشر خطأ إملائياً.٧٤ يأتي هذا نتيجة لهيمنة اللهجات العامة على سيادة الفصحى في الدواوين الحكومية والحياة العملية، بل حتى على مستوى الترفيه في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. فمن يتحدث بالفصحى يعد غريبا في المجتمع العربي، بل إن كل دولة عربية تميز بقية العرب من خلال لهجاتهم ومفرداتهم سواء كانت عربية أو من العامي الفصيح.

التوصيات

في ختام هذه الورقة، تبرز عدة توصيات من شأنها تعزيز استعمال اللغة العربية:

- إن دور التشريعات هو دور وقائي لكنه ليس ببديل عن معالجة أسباب

انتهاكات استعمال اللغة العربية، لذا فإن الخطوة الأولى تكمن في معالجة الأسباب، وليس بزيادة التشريعات الحمائية.

- يقول الرئيس الأميركي ليندون جونسون:(من على المكتب الذي أجلس عليه تعلمت الحقيقة: أن الحل لكل مشكلات بلادنا، ولكل مشكلات العالم، يرجع إلى كلمة واحدة: التعليم)، إذا بدأنا العمل على إخراج جيل مؤسس تأسيساً قوياً فإنه سيتولى الحياة العملية بثقة وسيغير مستقبل اللغة للأفضل، فالتأسيس يبدأ بالعناية بدمج العربية في الحياة العلمية وطريقة التعليم.
- العناية بإصدار قاموس قانوني موحد على مستوى الدول العربية يعمل المساعدة في تقليل فجوات ترجمة التشريعات حيث ترتبط معاني الكلمات بالدلالات التي تعطيها الوثيقة ذاتها.٧٥
- العناية بالرقي بالصياغة القانونية سواء في التشريعات أو الأحكام القضائية، والعمل على تنقيتها من شوائب اللحن والعامية والمصطلحات الدخيلة.
- العناية بعلم اللسانيات في المجال القانوني لما لها من تعميق استعمالات اللغة العربية في الصياغات القانونية، وكذلك تعميق فهم بعض ممارسي القانون ودارسيه بأهمية اللغة من وجهة نظر لسانية.
- تعزيز الرقابة على انتهاكات اللغة العربية، وفرض الغرامات على المخالفين وإيداعها في صندوق يدعم استعمال اللغة العربية ويستقبل البلاغات ضد المخالفين.
- تعزيز الترجمة للعربية لما له من دور إثراء العربية بآلاف المفردات في العلوم والتكنولوجيا والفنون عن طريق التعريب. ويشهد لهذا أن شهدت حركة الترجمة في البلدان العربية ركوداً كبيرًا في السنوات الأخيرة، فبينما يترجم الغرب عشرات الآلاف من العناوين سنويا، تكتفي البلدان العربية مجتمعة بترجمة نحو ٣٠٠٠ كتاب فقط.

الهوامش

١ سورة الحاقة آية ٤٣.

٢ سورة الشعراء، آية ١٩٥.

٣ الفوائد المشوق إلى علوم القرآن، ابن القيم الجوزية، تصحيح محمد بدر الدين النعساني، طبعه مصر سنه ١٩١٠م، ص ٧.

٤ اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ابن تيمية، المحقق: ناصر بن عبد الكريم العقل، مكتبة الرشد، ص ١/٤٣٣

٥ الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ص ١/٢٢.

٦ ينظر وصف اللغة العربية دلالياً في ضوء مفهوم الدلالة المركزية: دراسة حول المعنى ومعنى المعنى، محمد محمد يونس علي، طرابلس: منشورات جامعة الفاتح، ١٩٩٣، ص ٢٤.

٧ المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخداماتها، نعوم تشومسكي، ترجمة: د. محمد فتيح، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤١٣هـ، ص ٣١.

٨ أم اللغات دراسة في خصائص اللغة العربية والنهوض بها، د. سعيد أحمد بيومي، الطبعة الأولى، ص ٨٤.

٩ شكل كتاب فريديريك فيلبريك "القانون واللغة"، إلى جانب كتاب "لغة القانون" الذي صدر سنة ١٩٦٣ لمؤلفه ديفيد مينكوف، نقطة الانطلاق التي تفرعت عنها كل الأعمال حول اللسانيات المطبقة على القانون. ينظر كتاب لغة الإقناع في الخطاب القانوني، مارثيلا غريكو لانييلا، EL LENGUAJE DE LA PERSUASIÓN EN EL DISCURSO JURÍDICO. By Marcela Greco Laniella | Published ٢٠٠٥/٢٨/٠٨

١٠ فن الصياغة القانونية، محمد الخليفي، صحيفة الراية، مقال منشور يوم الثلاثاء ٢٠١٣/٦/١١م.

١١ اللغة القانونية ومفرداتها، مقال للدكتور أحمد عبد الظاهر، مجلة الميزان، تصدر عن وزارة العدل بدولة الإمارات العربية المتحدة، السنة العاشرة، العدد ١١٦، يوليو – أغسطس ٢٠٠٩م، ص ٢٠ وما بعدها.

١٢ يرجى الرجوع لحكم النقض المصري، ١٧ فبراير سنة ١٩٧٥م، مجموعة أحكام محكمة النقض، س ٢٦، رقم ٣٠، ص ١٧٥. حيث أورد أن "المراد بالسب في أصل اللغة الشتم سواء بإطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو باستعمال المعاريض التي تؤدي إليه، وهو المعنى الملحوظ في اصطلاح

القانون الذي اعتبر السب كل الصاق لعيب أو تعبير يحط من قدر الشخص عند نفسه أو يخدش سمعته لدى غيره".

١٣ للاستزادة من الأمثلة ينظر: استيقاف الأشخاص في قانون الإجراءات الجنائية، للدكتور أحمد عبد الظاهر، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص ٢١.

١٤ دور محكمة النقض في توحيد كلمة القانون، الدكتور أحمد فتحي سرور، منشور في جريدة الأهرام، العدد ٤٣٩٧٧ السنة ١٣١-العدد ٢٠٠٧ مايو ٣ ١٦ من ربيع الآخر ١٤٢٨ هـ الخميس.

١٥ دور محكمة النقض في توحيد كلمة القانون، الدكتور أحمد فتحي سرور، منشور في جريدة الأهرام، العدد ٤٣٩٧٧ السنة ١٣١-العدد ٢٠٠٧ مايو ٣ ١٦ من ربيع الآخر ١٤٢٨ هـ الخميس.

١٦ أصول الصياغة القانونية بالغربية والانجليزية، محمود محمد صبرة، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠١م، ص ٢٧ و ٢٨.

١٧ اللغة القانونية في الأقطار العربية، عدنان الخطيب، مجلة الرسالة، العدد ٥٨٧، المنشور بتاريخ: ١٠/٠٢ /١٩٤٤م، ص ٤٢.

١٨ اللُّغة العربية في التشريعات والقوانين العربية، محاضرة للدكتور المحامي محمد أبو حسان يوم الثلاثاء ٧ ربيع الثاني ١٤٢٣ هـ- ١٨ حزيران ٢٠٠٢م، يُنظر: موقع مجمع اللُّغة الأردني.

١٩ سورة الحجر، آية ٩.

٢٠ مجموع الفتاوى، ابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم، إصدار مجمع الملك فهد، ص ٢٥٢/٣٢.

٢١ مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ص ٢٥٥/٣٢.

٢٢ التنبيه على غلط الجاهل والنبيه، أحمد بن سليمان المعروف بـ(ابن كمال باشا)، تحقيق محمد عبد الفتاح عطوي، مجلة الدراسات والبحوث العدد الثاني، جامعة الملك عبدالعزيز بجدة.

٢٣ رواه الحاكم، وضعفه الألباني في "السلسلة الضعيفة و الموضوعة" (٣١٥/٢) وذكر رواية أصح بلفظ " فذكره" بدلاً من "فإنه قد ضل"، وراية أخرى "أرشدوا أخاكم".

٢٤ أم اللغات دراسة في خصائص اللغة العربية والنهوض بها، د. سعيد أحمد بيومي، الطبعة الأولى، ص ٩١.

٢٥ الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الآفاق، ص ١/٣.

٢٦ الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الآفاق، ص٢/١٩٣.

٢٧ عبدالرزاق السنهوري من خلال أوراقه الشخصية، نادية السنهوري وتوفيق الشاوي، دار الشروق، ص ٣٨٥

٢٨ اللغة العربية ، نذير حمدان والمستشرق الفرنسي لويس باسينون، مكتبة الصديق - الطائف (السعودية) - بدون تاريخ ص ١٣٣.

٢٩ موسوعة مصر القديمة، سليم حسن، الهيئة المصرية للكتاب، طبعة عام ٢٠٠١م، ص ٣٨٣/٢.

٣٠ تاريخ اللغة العربية في مصر والمغرب الأدنى، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٢م، ص ١٩.

٣١ اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ابن تيمية، المحقق: ناصر بن عبد الكريم العقل، مكتبة الرشد، ٤٦٩/١- ٤٧٠.

٣٢ اللُّغة العربية في التشريعات والقوانين العربية، محاضرة للدكتور المحامي محمد أبو حسان يوم الثلاثاء ٧ ربيع الثاني ١٤٢٣ هـ- ١٨ حزيران ٢٠٠٢م ، يُنظر: موقع مجمع اللُّغة الأردني.

٣٣ الفصحى لغة القرآن، أنور الجندي، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، ص ٣٠٢.

٣٤ أم اللغات دراسة في خصائص اللغة العربية والنهوض بها، د. سعيد أحمد بيومي، الطبعة الأولى ص ٨٦.

٣٥ انتقد سمير عطا في مقال الأخطاء الحاصلة في مرافعة محاكمة الرئيس السابق للجمهورية المصرية (حسني مبارك) في مقاله بعنوان (أهل القانون وأهل اللغة) سمير عطا الله ، السبت ٢٧ ديسمبر ٢٠١٤ ، عدد ١٣١٧٨.

٣٦ وحي القلم، مصطفى صادق الرافعي، دار القلم، ٢٠٠٩م، ص ٣٣/٣.

٣٧ اللغة القانونية في الأقطار العربية، عدنان الخطيب، مجلة الرسالة، العدد ٥٨٧، المنشور بتاريخ: ١٠/٠٢ /١٩٤٤م، ص ٤٣.

٣٨ اللغة القانونية في الأقطار العربية، عدنان الخطيب، مجلة الرسالة، العدد ٥٨٧، المنشور بتاريخ: ١٠/٠٢ /١٩٤٤م، ص ٤٤.

٣٩ الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني، تحقيق د. محمد عمارة، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م، ص ٣٢٤.

٤٠ ينظر أم اللغات دراسة في خصائص اللغة العربية وسبل النهوض بها ، د. سعيد أحمد بيومي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص ٨٧.

٤١ ينظر محاضرات في الأدب القضائي، أحمد فتحي مرسي، المركز القومي للدراسات القضائية، ١٩٨٩م، ص ١٧.

٤٢ ينظر لغة الأحكام والمرافعات، زكي عريبي، الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية، نادي القضاة، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م، ص ٢/١٨٦.

٤٣ أم اللغات، ص ٨٩.

٤٤ ينظر أيضاً موقع المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية: الامام الشيخ محمود شلتوت المدرسة الفكرية. المسيرة العلمية. الاجتهاد والتجديد.

٤٥ نص القرار: (يقرر قسم القوانين الشرقية في الوقت الذي يختتم فيه أعماله أن المسائل التي طرحت للبحث في الشريعة الإسلامية كانت من الأهمية بمكان، ويقدر قيمة وفائدة التقارير التي قدمت فيها، والملاحظات التي أبديت بشأنها، كما يقدر أهمية عدد المؤتمرين الذين اشتركوا في المناقشات، وأهمية هذه المناقشات الراجعة إلى صفات الممثلين ومؤهلاتهم، ونظرا لأن اللغة العربية قد استعملت لأول مرة تبادل الآراء. لهذا يلفت القسم نظر المجمع الدولي للقانون المقارن إلى ضرورة فسح مكان أوسع للشريعة الإسلامية في برامج المؤتمرات القادمة، كما إنه يبدي رغبته في أن يدعى للمؤتمر القادم ممثلون من جميع البلاد التي تهتم بالدراسات الإسلامية، كما يبدي الرغبة أيضاً في أن تستمر اللغة العربية في المؤتمرات القادمة ضمن اللغات المستعملة لمناقشة المسائل المتعلقة بالشريعة الإسلامية) ينظر اللغة القانونية في الأقطار العربية، عدنان الخطيب، ص ٤٤.

٤٦ قرار الجمعية العامة رقم ٣١٩٠ (د-٢٨) بتاريخ ١٨/ ١٢/ ١٩٧٣م الذي نص على ما يلي: "إن الجمعية العامة، إذ تدرك ما للغة العربية من دور هام في حفظ ونشر حضارة الإنسان وثقافته، وإذ تدرك أيضا أن اللغة العربية هي لغة تسعة عشر عضوا من أعضاء الأمم المتحدة، وهي لغة عمل مقررة في وكالات متخصصة مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، وهي كذلك لغة رسمية ولغة عمل في منظمة الوحدة الإفريقية، وإذ تدرك ضرورة تحقيق تعاون دولي أوسع نطاقا وتعزيز الوئام في أعمال الأمم وفقا لما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، وإذ تلاحظ مع التقدير ما قدمته الدول العربية الأعضاء من تأكيدات بأنها ستغطي، بصورة جماعية، النفقات الناجمة عن تطبيق هذا القرار خلال السنوات الثلاث الأولى، تقرر إدخال اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية ولغات العمل المقررة في الجمعية العامة ولجانها الرئيسية، والقيام، بناء عليه، بتعديل أحكام النظام الداخلي للجمعية العامة المتصلة بالموضوع". وفي ١/١/١٩٨٣م، أصبحت اللغة العربية لغة رسمية في مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكان ذلك بالقرار ٢١٩/٣٥ المؤرخ ١٧/ ١٢/ ١٩٨٠. وقد نص القرار: "إن الجمعية العامة، إذ تشير إلى قرارها ٣١٩٠ (د -٢٨) المؤرخ في ١٨/١٢/١٩٧٣، الذي قرّرت بموجبه إدخال اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية ولغات العمل المقرّرة في الجمعية العامة ولجانها الرئيسية. وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٢٦/٣٤ المؤرخ في ٢٠/١٢/١٩٧٩ الذي يتعيّن بموجبه أن يصبح جهاز موظفي اللغة العربية في حجم جهاز موظفي كل من اللغات الرسمية ولغات العمل الأخرى، وإذ تضع في الاعتبار أن ما يعوق أقسام اللغة العربية من إصدار الوثائق بالسرعة والكمية اللازمتين ناتج عن أن اللغة العربية، على خلاف اللغات الرسمية ولغات العمل الأخرى في الأمم المتحدة، لا تستعمل إلاّ في الجمعية العامة ولجانها الرئيسية، وإذ تؤكّد أنه ينبغي، توخّياً للفعالية الكاملة لأعمال الأمم المتحدة، أن تتمتع اللغة العربية بنفس الوضع الممنوح للغات الرسمية ولغات العمل الأخرى، (١) تقرّر إدخال اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية ولغات العمل المقرّرة في الهيئات الفرعية للجمعية العامة في أجل لا يتعدى الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢؛(٢) ترجو مجلس الأمن إدخال اللغة العربية كلغة رسمية ولغة عمل، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إدخال اللغة العربية كلغة رسمية، في أجل لا يتعدى ١/١/١٩٨٣م.

٤٧ اللغات الرسمية هي: الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية، أي اللغات الأربع التابعة للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي بالإضافة إلى اللغتين العربية والإسبانية ينظر موقع الأمم المتحدة.

٤٨ اللغة العربية ومكانتها بين اللغات، د. فرحان السليم، كتاب الكتروني.

٤٩ رواه ابن عساكر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن مرسلاً. والحديث حكم عليه المحدث الألباني بأنه ضعيف جداً، انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، حديث رقم:٩٢٦.

٥٠ اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ابن تيمية، ص ١/ ٤٦٩ - ٤٧٠. انظر فضل العرب على العجم، موقع محمد الأمين الشنقيطي.

٥١ محاضرة ألقاها سالم علي سالم الجعفري ضمن برنامج الموسم الثقافي العشرين لمجمع اللغة العربية الأردني، بعنوان اللغة العربية في المؤسسات الصناعية والتجارية في الأردن المشكلات والحلول، ٢٠٠٢م.

٥٢ اللغة والاقتصاد، فلوريان كولماس، ترجمة أحمد عوض، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠، ص ١٧٤

٥٣ محاضرة ألقاها سالم علي سالم الجعفري ضمن برنامج الموسم الثقافي العشرين لمجمع اللغة العربية الأردني، بعنوان اللغة العربية في المؤسسات الصناعية والتجارية في الأردن المشكلات والحلول، ٢٠٠٢م.

٥٤ لغات جنوب أفريقيا: الإنجليزية، الأفريقانية، النديبلي جنوبية، الخوسية، الزولوية، السوازية، السوتية الشمالية، السوتية الجنوبية، التسوانية، التسونجية، الفيندية. ينظر ويكبيديا.

٥٥ ينظر حماية اللغة العربية في الوطن العربي بين التشريع والتنفيذ، صالح عبد العظيم الشاعر، رابطة أدباء الشام، ٢٠١٢م، وأيضاً: اللُّغة العربية في التشريعات والقوانين العربية، محاضرة للدكتور المحامي محمد أبو حسان يوم الثلاثاء ٧ ربيع الثاني ١٤٢٣ هـ- ١٨ حزيران ٢٠٠٢م ، يُنظر: موقع مجمع اللُّغة الأردني.

٥٦ ينظر قانون حماية اللغة العربية، قانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٥.

٥٧ قانون تنظيم الجامعات الصادر عام ٢٠٠٦م في المادة الثَّامنة والسِّتِّين بعد المائة.

٥٨ المادة الحادية والعشرين من قانون تخطيط التعليم العام وتنظيمه لعام ٢٠٠١م.

٥٩ الفقرة (و) من المادَّة الثَّالثة من قانون التَّعليم العالي والبحث العلمي رقم: ٤١ لعام ٢٠٠١م.

٦٠ المادَّة الرابعة من قانون جامعة السُّلطان قابوس الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٩/١٤.

٦١ الفقرة الثَّانية من المادة الخامسة من القانون رقم: ١٨ لعام ١٩٩٥م بشأن الجامعات اليمنيَّة.

٦٢ الجماهيرية العربية الليبية قانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠١ بشأن منع استعمال غير اللغة العربية في جميع المعاملات.

٦٣ قرار مجلس الوزراء السعودي رقم ٢٦٦ وتاريخ ١٣٩٨/٠٢/٢١هـ الموافق ١٩٧٨م.

٦٤ قرار وزارة الإدارة المحلية رقم (٦٠٤) عام ٢٠٠٩م، في المادَّة الأولى.

٦٥ قرار المقام السامي على جميع الجهات الحكومية والمؤسسات العامة والشركات المملوكة للدولة بالتقيد بالأمر رقم ٣-ح-١٥٣٥١ وتاريخ ٢٠-٦-١٤٠٠هـ المؤكدة عليه بالأمرين رقم ٣-ح ٩٥٧٤ وتاريخ ٢٧-٤-١٤٠١هـ، ورقم ٣-ح ١١١٥٢ وتاريخ ١٢-٥-١٤٠٢هـ، وأكدَّت برقية لولي العهد في ١٤٠٠/٠٧/١١هـ -١٩٨٠م، على استعمال اللغة العربية حيث جاء فيه.

٦٦ المادة الثالثة من قانون قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٧ الصادر في الجمهورية العراقية.

٦٧ لتفاصيل أوسع ينظر مقال لغة الإعلان في لبنان، د. علي عبد الحسن رزق ، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي في بيروت. اللُّغة العربية في التشريعات والقوانين العربية، محمد أبو حسان، موقع مجمع اللُّغة الأردني.

٦٨ ينظر بتفصيل مقال أثر العولمة على اللغة العربية، د. زينب بيره جكلي، مقال نشر في رابطة أدباء الشام، ٠٤ حزيران ٢٠١٥م.

٦٩ مقدمة ابن خلدون، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، ٢٠٠٤، ص ٢/ ٩٠٠ .

٧٠ مقال نجيب الزامل عن اللغة الإنجليزية بعنوان «English»، صحيفة الاقتصادية، الاثنين ٢٥ رجب ١٤٣٢ هـ. الموافق ٢٧ يونيو ٢٠١١، العدد ٦٤٦٨

٧١ سلسة مقالات بعنوان النمو الكاذب وتعريب العلوم ، إبراهيم الناصري، صحيفة الجزيرة نشرت ابتداء من الأثنين ٠٣ شعبان ١٤٣٢هـ، العدد ١٤١٥٨

٧٢ تأثير الترجمة على اللغة العربية، محمد حسن محمد عصفور، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية المجلد ٤ يونيو ٢٠٠٧م، ص ١٩٥.

٧٣ ينظر مقال الدبلجة: ريادة أردنية تعاني من اتّساع المنافسة وانتشار اللهجة العامية، منى شكري، موقع اللغة العربية.

٧٤ حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٢٩٢ لسنة ٥٥ القضائية، الصادر بجلسة يوم ٢٠٠٠/١٠/٣١م، ص ٣.

٧٥ اللغة القانونية في الأقطار العربية، عدنان الخطيب، ص ٤٤.